الأمم المتحدة

A/79/527

الجمعية العامة

Distr.: General
17 October 2024
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والسبعون

البند 18 (ب) من جدول الأعمال

التنمية المستدامة

متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية

تقرير الأمين العام*

موجز

يُقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 232/78. ويغطي الفترة من آب/أغسطس 2023 إلى تموز/يوليه 2024، ويتضمن موجزات للأنشطة الرامية إلى تنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) التي نفذتها الدول الأعضاء ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة المقدمة لتقارير. وهذا التقرير هو آخر تقرير يُقدَّم في إطار مسار ساموا. ففي 30 أيار/مايو 2024، خلال المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد في سانت جونز، اعتمدت الدول الأعضاء الوثيقة الختامية المعنونة "خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود"، باعتبارها الخطة الجديدة التي تعكس أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية وتطلعاتها للعقد القادم. وبالإضافة إلى ما ورد من الدول والمنظمات المساهمة من تقارير عن الأنشطة، يتضمن هذا التقرير أيضا تحليلا موجزا للاتجاهات الملحوظة في جهود الإبلاغ المضطلع بها في إطار مسار ساموا على مدى العقد الماضي. ويسلط التقرير الضوء أيضا على التقدم المحرز في وضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد ويتضمن موجزا لعمل المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

* قُدِّم هذا التقرير إلى خدمات المؤتمرات لتجهيزه بعد الموعد النهائي لأسباب فنية خارجة عن إرادة المكتب المقدم للتقرير.

24-19100 (A) 061124 081124

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية الذي عُقد في عام 1992، أعلن المجتمع الدولي رسميا أن الدول الجزرية الصغيرة النامية تمثل حالة خاصة في مجالي البيئة والتنمية على حد سواء، والتزم بمساعدتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. وأُعلن هذا الأمر أيضا في مؤتمر الأمم المتحدة العشري الأول المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي عُقد في بربادوس في عام 1994، وأُعيد تأكيده لاحقا في المؤتمر الثاني، الذي عُقد في موريشيوس في عام 2005، وفي المؤتمر الثالث، الذي عُقد في ساموا في عام 2014. وهذا التقرير هو آخر تقرير بشأن متابعة وتنفيذ إجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا) وقد أُعدَّ عملا بالفقرة 43 من قرار الجمعية العامة 232/78.

2 - وفي إطار إعداد التقرير، التُمست مساهمات من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية، والمنظمات الإقليمية ذات الطابع الحكومي الدولي للدول الجزرية الصغيرة النامية، والمجموعات الرئيسية، والدول الأعضاء. وأصدرت الأمانة العامة استبيانا ورد بشأنه ما 18 ردا[1] في المجموع على النحو التالي: 3 ردود من دول أعضاء و 15 ردا من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وبالنظر إلى الحدود التي تقيد عدد الكلمات، يتضمن هذا التقرير صيغة موجزة للإسهامات. ويمكن الاطلاع على النص الكامل لجميع الردود والتقارير الواردة عبر الرابط التالي: https://sdgs.un.org/topics/small-island-developing-states#sg_reports_2024.

3 - وينقسم التقرير إلى خمسة فروع، تشمل مقدمة موجزة وخاتمة. ويتضمن الفرع الثاني موجزات للمعلومات المتعلقة بالأنشطة التي قُدِّمت ردا على استبيان الأمانة العامة وتحليلا موجزا لجهود الإبلاغ المضطلع بها في إطار مسار ساموا على مدى العقد الماضي. ويركز الفرع الثالث على الخطوات التالية المحتمل اتخاذها عقب اختتام العملية الحكومية الدولية المتعلقة بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، ويتضمن الفرع الرابع موجزا لعمل المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثانيا - تنفيذ مسار ساموا ورصده ومتابعته

ألف - المعلومات المستكملة الواردة من الدول الأعضاء

4 - سلطت الدول الأعضاء المقدمة لتقارير الضوء على مختلف المبادرات التي اضطلعت بها من أجل تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على الصمود، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجالي الصحة والتكيف مع تغير المناخ. وقد أولت هذه الدول أولوية للأمن المناخي بوضع أطر للتصدي لآثار تغير المناخ، لا سيما ارتفاع مستوى سطح البحر. وساعدت تقييمات الضعف التعاونية في تصميم التدخلات خصيصا بطريقة تتناسب مع التحديات الفريدة التي تواجهها كل جزيرة. وأبلغت هذه الدول أيضا

(1) وردت تقارير من الاتحاد الروسي وكينيا ومالطة، وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، والوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومركز التجارة الدولية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ومنظمة الصحة العالمية، والمنظمة العالمية للملكية الفكرية.

عن الجهود المبذولة من أجل تشـــجيع الطاقة المتجددة والحد من الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز الفرص الاقتصـــادية. وبالإضـــافة إلى ذلك، وفرت الدول الأعضـــاء المســـاعدة في مجالات التدريب على الاستجابة للكوارث، والدعم الطبي، وتعزيز قدرات التأهب والاستجابة. ويتمثل الهدف من هذه المبادرات في دعم التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في ظل التحديات البيئية المستمرة.

5 - وتدعم كينيا الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال أطر التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية والثقافية. وينصب تركيز الاتفاقات الثنائية ومذكرات التفاهم واللجنة المشتركة للتعاون بين كينيا ومختلف الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما فيها الدول تلك الموجودة في أفريقيا، على قطاعات حيوية مثل التعليم والصحة والتجارة والبيئة والتكيف مع تغير المناخ، وهي توفر منصات للتنفيذ الفعال لهذه الاتفاقات واستعراضها ورصدها، وبالتالي فهي تؤدي دورا محوريا في كفالة أن تفضـــي الالتزامات إلى فوائد اجتماعية-اقتصـــادية ملموســـة تتماشـــى مع الخطط الإنمائية الوطنية والعالمية. وواصلت كينيا الدعوة إلى إيجاد آليات تمويل مصممة خصيصا وتعاون إقليمي بهدف توفير المزيد من الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية التي تحتاج إلى تقييمات شاملة للاحتياجات وخطط إنمائية مصممة خصيصا، بما يشمل تعزيز نظم البيانات والمعلومات لدى هذه الدول. ويعد اتفاق الشراكة المبرم بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، من جهة، وأعضاء منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، من جهة أخرى، مثالا على التعاون الفعال الذي يتمثل الهدف منه في مواجهة التحديات البيئية على نطاق الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتمشيا مع مبادئ الشراكة العالمية من أجل تعاون إنمائي فعال، تظل كينيا ملتزمة التزاما ثابتا بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في مسيرتها نحو تحقيق الازدهار القادر على الصمود من خلال أطر تعاونية تشجع التنمية المستدامة والنمو المتبادل.

6 - وأولت مالطة، خلال فترة عملها في مجلس الأمن بصـــفتها عضـــوا منتخبا في عامي 2023 و 2024، أولوية للمسائل المناخية التي تكتسي أهمية حاسمة لأمن الدول الجزرية الصغيرة النامية. وشكلت المسائل المتصلة بالمناخ والمحيطات أولوية رئيسية لمالطة، التي عملت أيضا بوصفها نصيرا في التحالف من أجل التصـدي لارتفاع مسـتوى سـطح البحر وما يشـكله من تهديدات وجودية، حيث هدفت إلى تحقيق الاتساق في المناقشات بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر وإعلاء أصوات الفئات الأكثر تضررا. وعززت مالطة الروابط مع المنظمات الإقليمية مثل تحالف الدول الجزرية الصـــغيرة، ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، ومنظمة دول شرق البحر الكاريبي. وبالتعاون مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة، نظمت مالطة في عام 2023 حلقات دراسية شبكية ركزت على مواضيع ذات صلة بالدول الجزرية الصغيرة النامية على وجد التحديد، مثل مصائد الأسماك المستدامة وإصلاح الشعاب المرجانية. وبالشراكة مع معهد الجزر والدول الصغيرة التابع لجامعة مالطة ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وضعت مالطة مؤشرا للضعف والقدرة على الصمود في مواجهة تغير المناخ، من أجل تحديد وقياس مواطن الضعف التي تعاني منها الدول الجزرية الصغيرة النامية في مواجهة التحديات المتصلة بالمناخ. وهذا المؤشر يكمِّل مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد الذي وضعته الأمم المتحدة. وتعمل مالطة أيضا مع منظمة دول شرق البحر الكاريبي على وضع الصيغة النهائية لاتفاق تعاون من أجل تحقيق التآزر مستقبلا في المجالات التي يوليها أعضـاء المنظمة أولوية. وفي أيار/مايو 2024، أصـبحت مالطة الشـريك التاسـع والثمانين لمبادرة منارات الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة للوكالة الدولية للطاقة المتجددة، وهي مبادرة توفر الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية في الانتقال من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة.

7 - وينصب التركيز في التعاون الإنمائي الذي يقوم به الاتحاد الروسي مع الدول الجزرية الصغيرة النامية، لا سيما مع كوبا التي تربطه بها شراكة قديمة العهد، على بناء القدرة على الصمود والحد من مخاطر الكوارث. وشمل ذلك توفير الدعم للمركز الإقليمي الروسي الكوبي في تدريب الأخصائيين في مجال مكافحة الحرائق والإنقاذ في هافانا في عام 2023، من خلال المنظمة الدولية للحماية المدنية، حيث شُحِنَت 21 وحدة من معدات مكافحة الحرائق والإنقاذ على متن شاحنات "أورال" الروسية الصنع. وبالإضافة إلى ذلك، تبرع الاتحاد الروسي بعشرين مركبة جوية غير مأهولة للعاملين في مجال الإنقاذ في كوبا لاستخدامها في رصد مخاطر الكوارث وتنسيق الاستجابة للطوارئ. ومنذ عام 2014، أقام الاتحاد الروسي شراكة مع منظمة الصحة العالمية هدفها مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنظيم عمليات الاستجابة الطبية الطارئة في حالات الكوارث. وفي آب/أغسطس 2023، تلقت كوبا مجموعات متخصصة من مستلزمات الصحة لعلاج 600 000 شخص وتيسير إجراء 2 000 جراحة. واشتملت الشحنات الأخرى الواردة في نيسان/أبريل 2024 على مجموعات من مستلزمات الصحة لحالات الطوارئ ومجموعات من مستلزمات علاج الأمراض غير السارية ومجموعات من مستلزمات إسعاف المصابين، من أجل تزويد 210 000 شخص بالعلاج الطبي وإجراء 6 600 جراحة. وفي الفترة من عام 2021 إلى عام 2024، شكل برنامج الأغذية العالمي قناة رئيسية لإيصال المساعدات الغذائية المقدمة من الاتحاد الروسي إلى كوبا، التي بلغت قيمتها مليوني دولار سنويا.

باء - المعلومات المستكملة الواردة من منظومة الأمم المتحدة

8 - ينصب التركيز في برامج المساعدة التي تضطلع بها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار/الوكالة النرويجية للتعاون الإنمائي[2] على تعزيز قدرة الدول النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتسخير فوائد الاقتصاد الأزرق وفقا لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتشمل الأنشطة إجراء الدراسات الوطنية المتعلقة بحوكمة المحيطات، وتوفير المساعدة التقنية، واستضافة حلقات العمل الإقليمية. ويتمثل الهدف من مشروع آخر تنفذه الشعبة، بدعم من الاتحاد الأوروبي[3]، في إذكاء الوعي وبناء القدرات في أوساط الدول النامية من أجل أن تنفذ اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة 10 كانون الأول/ديسمبر 1982 من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، حيث تستفيد الدول الجزرية الصغيرة النامية من المشروع من خلال أنشطة تعاون مصممة خصيصا. ومن أجل التحضير لبدء نفاذ الاتفاق المُبرم في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام، تضطلع الشعبة بأنشطة ترمي إلى تعزيز الفهم والتأهب في أوساط الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال حلقات العمل الإقليمية والمساعدة التقنية. وبالإضافة إلى ذلك، ينصب التركيز في البرنامج التدريبي الرامي إلى بناء القدرات في مجال حوكمة المحيطات[4]، الممول من الصندوق الاستئماني لدعم الاقتصاد الأزرق، على تعزيز حوكمة المحيطات، ولا سيما في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي. وتدير الشعبة أيضاً صناديق استئمانية لدعم الدول

(2) انظر www.un.org/oceancapacity/norway.

(3) انظر www.un.org/ola/en/Launch-DOALOS-gcb-programme.

(4) انظر www.un.org/oceancapacity/WorldBank.

النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، في تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، تنظم الشعبة برامج زمالات لبناء القدرات في مجال شؤون المحيطات والأطر القانونية المتعلقة بها، بالتعاون مع مؤسسة نيبون[5] والجهات الأكاديمية الشريكة. ويتمثل الهدف من مبادرات جديدة، مثل مبادرة زمالة حوكمة المحيطات للدول الجزرية الصغيرة النامية[6] التي أُطلقت في أيلول/سبتمبر 2024، في تمكين مسؤولي الدول الجزرية الصغيرة النامية من إقامة الاقتصادات الزرقاء المستدامة وبناء القدرة على تحمل تغير المناخ.

9 - وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، وفرت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي دعما للقدرات في مجالات من بينها وضع استراتيجيات وطنية وإقليمية مصممة خصيصا لتعزيز الأطر المؤسسية ونظم الحوكمة وجهود الرقمنة. وشملت بعض الإنجازات الرئيسية إعداد استعراض عشري شامل لمسار ساموا، يقيِّم التقدم المحرز ويحدد الثغرات ويقترح توصيات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة البحر الكاريبي. وشكل التقرير الناتج وثيقة ذات أهمية محورية في المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، الذي يسرت خلاله اللجنة مناقشات بشأن التكيف مع تغير المناخ وإدارة مخاطر الكوارث وإدماج التكنولوجيا الرقمية. وفي إطار الشريحة الثانية عشرة من حساب التنمية، وفرت اللجنة دعما محدد الهدف في مجال بناء القدرات المتعلقة بمؤشرات القدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والكوارث، ووضعت قاعدة بيانات جغرافية مرجعية للقدرة على الصمود، وأنشأت منصة إلكترونية لإجراء مناقشات من أجل تعزيز التعاون الإقليمي. ودعمت اللجنة تقييم نمذجة السكان والتعداد السكاني لتحسين دقة البيانات وموثوقيتها، ونهضت بإدارة المعلومات الجغرافية المكانية المتقدمة من خلال شراكتين أقامتهما مع مبادرة التنمية الجغرافية المكانية لمنطقة البحر الكاريبي[7] ومع اللجنة الإقليمية للأمريكتين التابعة لمبادرة الأمم المتحدة بشأن إدارة المعلومات الجغرافية المكانية على الصعيد العالمي. ويسر ذلك إدماج البيانات الجغرافية في استراتيجيات الحد من مخاطر الكوارث وخطط التصدي لتغير المناخ. ومن خلال الحلقات الدراسية الشبكية والاجتماعات التقنية المعقودة بشأن الإحصاءات الاقتصادية، عززت اللجنة القدرات الإحصائية الوطنية، وخاصة ما يتعلق منها بمؤشرات الأسعار والحسابات القومية ومقاييس توزيع الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، دعمت اللجنة تنفيذ الاتفاق الإقليمي بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة والعدالة في المسائل البيئية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، إذ وفرت التوجيه في وضع خطط العمل الوطنية وشجعت التعاون الإقليمي.

10 - وقدمت منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية دعما مصمما خصيصا يركز على تعزيز التكيف مع تغير المناخ والزراعة المستدامة وقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وفي عام 2023، ساعدت المنظمة 13 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في وضع خطط التكيف الوطنية وتنفيذها، مع التركيز على نظم الأغذية الزراعية القادرة على تحمل تغير المناخ. وفي منطقة البحر الكاريبي، شجعت المنظمة نظم الزراعة الذكية مناخيا التي تستخدم التكنولوجيات الرقمية في تحسين إدارة المياه والمغذيات. وبدأت المنظمة تنفيذ المرحلة الثانية من المبادرة المتعددة البلدان لإدارة التربة من أجل إعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية بطريقة متكاملة وإقامة النظم الغذائية المستدامة، بميزانية قدرها

(5) انظر www.un.org/oceancapacity/content/unnf-fellowship.

(6) انظر www.un.org/oceancapacity/content/unnf-ocean-governance-fellowship-sids.

(7) انظر https://geo.cepal.org/en/assets/modulos/proyectos.html?proyecto=5.

18 مليون دولار، في 14 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية الواقعة في منطقة البحر الكاريبي من أجل إعادة المناظر الطبيعية إلى هيئتها الأصلية وتعزيز النظم الغذائية القادرة على تحمل تغير المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، تعاونت المنظمة مع وكالات أخرى على تنفيذ مشروع بميزانية قدرها 67 مليون دولار لتعزيز القدرة على الصمود في 41 مجتمعا من المجتمعات المحلية الضعيفة في دومينيكا، حيث تُدمَج في إطاره جهود مثل رفع قيمة نفايات الأسماك وبناء المفاعلات الأحيائية الحشرية من أجل النهوض بالاقتصادات المحلية. وفي منطقة المحيط الهادئ، نفذت المنظمة مشروعا من مشاريع الصندوق الأخضر للمناخ بميزانية قدرها 44 مليون دولار لتعزيز القدرة على الصمود في الغابات والمجتمعات المحلية في فيجي باتباع نهج من الحيد إلى الشعاب. وقدم البرنامج المتكامل للنظم الغذائية[8]، الممول من مرفق البيئة العالمية، دعما لجزر سليمان في التحول إلى نظم زراعية غذائية مستدامة. وقامت مبادرة القرى الرقمية التي اضطلعت بها المنظمة بتشجيع الابتكارات الرقمية في 18 دولة جزرية صغيرة نامية لدعم التمكين والإدماج الاجتماعي في المجتمعات المحلية الريفية. وشمل ذلك وضع استراتيجيات للزراعة الإلكترونية ومراكز للزراعة الرقمية في ست من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، بالاقتران مع رقمنة الخطوط التوجيهية بشأن النظم الغذائية القائمة على الأغذية من أجل تشجيع أنماط الاستهلاك الأكثر مواتاة للصحة. وشكلت المساواة بين الجنسين أولوية رئيسية في عمل المنظمة، بخاصة من خلال تنفيذ البرنامج المشترك بشأن تسريع وتيرة التقدم نحو التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية في أربع من الدول الجزرية الصغيرة النامية، حيث يشجع البرنامج الزراعة الشاملة جنسانيا ويدعم المنظمات النسائية الشعبية. وفي هايتي، أنشأت المنظمة 80 ناديا من نوادي ديميترا لتعزيز قدرة المرأة الريفية على الصمود والقيادة النسائية. وحسّنت المنظمة أيضا تأهب الدول الجزرية الصغيرة النامية للمخاطر المناخية باستخدام أدوات مثل أداة دعم صنع القرارات التي تتسم بالوضوح من الناحية المكانية والتي استُخدِمت في منطقة البحر الكاريبي من أجل تحديد المناطق الحرجة من حيث التعرض للمخاطر المناخية لتنفيذ تدخلات محددة الهدف فيها.

11 - وأدى استخدام العلوم والتكنولوجيا النووية، بدعم من برنامج التعاون التقني التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية، دورا أساسيا في تعزيز القدرة على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية. فقد مكَّن برنامج التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية (مبادرة نيوتيك)[9] 82 دولة عضو، منها دول جزرية صغيرة نامية، من المشاركة في إعادة تدوير البلاستيك والرصد البحري. وفي عام 2023، رصد الخبراء الكاريبيون التلوث بالمواد البلاستيكية على 139 شاطئا. وأدت مبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر (زودياك)[10] إلى تحسين التأهب للأمراض الحيوانية المصدر من خلال توفير التدريب في جزر المحيط الهادئ. وعززت مبادرة أشعة الأمل[11] رعاية مرضى السرطان في بابوا غينيا الجديدة وفيجي. وبالإضافة إلى ذلك، وفرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية المعدات التشخيصية والتدريب في جامايكا وسانت فنسنت وجزر غرينادين وفانواتو، بحيث تدعم التكيف مع تغير المناخ وتوفير الأمان من الإشعاع في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

(8) انظر www.fao.org/gef/GEF8/FSIP/en.

(9) انظر www.iaea.org/services/key-programmes/nutec-plastics.

(10) انظر www.iaea.org/services/zodiac.

(11) انظر www.iaea.org/services/key-programmes/rays-of-hope.

12 - وعزز مركز التجارة الدولية القدرة على الصمود في قطاع الزراعة في الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال برنامج التحالفات من أجل العمل[12]، عن طريق تشجيع سلاسل القيمة الزراعية المستدامة. وبالتعاون مع أمانة منظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية والبنك الدولي، ركز المركز على سوق الكاكاو في جامايكا والجمهورية الدومينيكية، وعلى صناعتي جوز الهند والكافا في بابوا غينيا الجديدة وفانواتو. وفي عام 2024، انصب التركيز في المشروع على الحراجة الزراعية والمعايير العضوية، حيث حدد لهذا الغرض 45 قطعة أرض نموذجية في الجمهورية الدومينيكية. وأعد المركز أداة تتبع التجارة للدول الجزرية الصغيرة النامية[13] ووفر التوجيه بشأن صادرات الأغذية الزراعية وتغير المناخ. وفي جزر القمر، دعم المركز شعار "صُنع في جزر القمر"، حيث عزز الحوار بين القطاعين العام والخاص ونظم إدارة الجودة. وحسَّنت دول جزرية صغيرة نامية في غرب أفريقيا، منها غينيا بيساو وكابو فيردي، قدراتها الإنتاجية والتصديرية نتيجة للدعم الذي قدمه لها المركز. وبتمويل من الاتحاد الأوروبي، قدم المركز المساعدة لتيمور - ليشتي في مجال الرقمنة والتجارة الإلكترونية، لا سيما للشركات التي تقودها نساء، في إطار التحضير لانضمام البلد إلى منظمة التجارة العالمية ورابطة دول جنوب شرق آسيا.

13 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2023، وبناء على طلب بلدان الجماعة الكاريبية، اتخذ مجلس حقوق الإنسان القرار 33/54، الذي أنشأ به مكتبا إقليميا لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان مخصصا للجماعة الكاريبية. وسيدعم هذا المكتب الحكومات والمجتمع المدني والمؤسسات الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي في التمسك بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان، مع التركيز على مسائل مثل عدم التمييز والتنمية الشاملة للجميع وإمكانية الوصول إلى المعلومات. وهو أيضا سيعالج الإجراءات المناخية والبيئية القائمة على الحقوق والمسائل الاقتصادية والإنسانية ويشجع التماسك الاجتماعي والأمن والقيم الديمقراطية وسيادة القانون. وفي منطقة المحيط الهادئ، سيواصل مكتب المفوضية الإقليمي لمنطقة المحيط الهادئ ومستشارو شؤون حقوق الإنسان في بابوا غينيا الجديدة وساموا التعاون وتوفير الدعم في بناء القدرات والدعم التقني، بغية تعزيز العمل الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان في هذا المجال، بما يشمل عمل مكتب أمينة المظالم في ساموا، ولجنة حقوق الإنسان ومناهضة التمييز في فيجي، والمؤسسات الوطنية الناشئة المعنية بحقوق الإنسان في غير ذلك من الدول الجزرية الصغيرة النامية في المنطقة. وتتسق هذه الأنشطة مع برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، والولايات المتعلقة بمسار ساموا، والهدف 16 من أهداف التنمية المستدامة الذي تتمثل إحدى غاياته في تعزيز المؤسسات الوطنية.

14 - وظل مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، يدعو إلى بناء القدرة على تحمل تغير المناخ والتنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وفي المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، نظم مكتب الممثلة السامية وتحالف الدول الجزرية الصغيرة ومعهد التحليلات المناخية حدثا جانبيا من أجل تحسين إمكانية وصول الدول الجزرية الصغيرة النامية إلى تمويل للتصدي للخسائر والأضرار. وفي عام 2024، أصدر مكتب الممثلة السامية ورقة تقنية وأجرى مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة حوارا بشأن

(12) انظر www.intracen.org/our-work/projects/alliances-for-action.

(13) انظر www.intracen.org/resources/tools/sids-trade-tracker.

توفير التمويل للدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ. وبدأ المكتب والتحالف مشروعا لتعبئة الموارد لدعم مراكز التنسيق الوطنية التابعة للدول الجزرية الصغيرة النامية[14]، بحيث تتواصل مع البلدان المانحة والقطاع الخاص من خلال شبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية[15]. وفي المنتدى العالمي لشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في عام 2024، أصدر المشاركون توصيات بشأن إشراك القطاع الخاص في التنمية المستدامة. ويعتزم مكتب الممثلة السامية وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية تعزيز الفريق الاستشاري المشترك بين الوكالات المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية[16] لكي يعزز تنفيذ الخطة الجديدة المعنونة "خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود"، بإقامة شراكات مع اللجان الإقليمية وأفرقة الأمم المتحدة القطرية هدفها إدماج أولويات البرنامج في أطر التنمية المستدامة. وسيدعمان فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المنشأة بموجب الخطة في وضع إطار مُحكَم لرصد وتقييم تنفيذ الخطة بحلول منتصف عام 2025، بحيث يكفل التقييم والمواءمة باستمرار. وسينصب التركيز في أنشطة الدعوة وتعبئة الموارد على التوسع في إشراك الجهات المانحة، مع الاستفادة في الوقت نفسه من مبادئ فعالية التنمية بالتعاون مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدعم المبادرات التي سيُضطلع بها في المستقبل في إطار الخطة.

15 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2023، قام المؤتمر العام لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة باعتماد الاستراتيجية التشغيلية الخاصة بالدول الجزرية الصغيرة النامية للفترة من عام 2023 إلى عام 2029[17]، المعنونة "المضي قدما نحو مستقبل مستدام للدول الجزرية الصغيرة النامية". وينصب التركيز في الاستراتيجية على أربعة مجالات رئيسية تتمثل في الآتي: التصدي للتحديات التعليمية بتعزيز جودة التعليم، مع التركيز على التعليم في مجال تغير المناخ، والتعليم من أجل التنمية المستدامة[18]، والتدريب المهني، والعلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات، والإلمام بالقراءة والكتابة[19]، وإدماج التكنولوجيا؛ والتصدي للتحديات البيئية بتعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ، وتشجيع التنوع البيولوجي، والتأهب للكوارث، وحفظ التراث الثقافي؛ وتشجيع التماسك الاجتماعي بالتصدي لأوجه عدم المساواة، وتشجيع التراث الثقافي، وتعزيز استقلال وسائط الإعلام، وكفالة إمكانية الوصول الرقمي؛ والتصدي للتحديات التكنولوجية بالنهوض بحقوق الإنسان، وتشجيع شمول الجميع، وتسخير الذكاء الاصطناعي، وتعزيز الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، وكفالة وصول الجميع إلى المعلومات بلا عوائق. وقد التزمت المنظمة برصد ميزانية قدرها 70 مليون دولار للفترة 2024-2025، مع بذلها لجهود ترمي إلى كفالة توفير مبلغ آخر قدره 30 مليون دولار من خلال الشراكات وتعبئة الموارد، بهدف إحداث أثر إقليمي تعاوني.

16 - وأَوْلى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أولوية للدعم الذي يقدمه للدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تدخلات محددة الهدف وشراكات استراتيجية ترمي إلى تعزيز الاستدامة والقدرة على تحمل تغير

(14) انظر www.un.org/ohrlls/content/sids-national-focal-points.

(15) انظر www.un.org/ohrlls/sids-gbn.

(16) انظر https://sdgs.un.org/universal/inter-agency-consultative-group-iacg-sids-54269.

(17) انظر https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000387475_ara.

(18) انظر www.unesco.org/en/sustainable-development/education.

(19) انظر www.unesco.org/en/basic-sciences-engineering/stem.

المناخ. وينصب التركيز في استراتيجيته الجديدة على البنية التحتية للنقل المستدام والتكيف مع تغير المناخ والحد من مخاطر الكوارث. والهدف من المشاريع المنفذة في عصر ما بعد مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في بليز وجزر القمر وسانت فنسنت وجزر غرينادين وكابو فيردي يتمثل في تعبئة الموارد المالية من مصادر خارجية وتعزيز الأطر السياساتية المتعلقة بالتنمية المستدامة. ويدمج تقييم تمويل التنمية المستدامة تكاليف تغير المناخ، بحيث يقدم لكل بلد استراتيجيات مصممة لها خصيصا. وثمة أدوات مثل دليل اللوجستيات البحرية القادرة على الصمود[20] والقدرات الإحصائية المعززة في البلدان الكاريبية تساعد في إدارة المخاطر وتعزيز القدرة على الصمود في المجال الاقتصادي. وتشجع الشراكات مع اللجان والمنظمات الإقليمية، مثل اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي والجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرق الكاريبي، صنع السياسات القائم على الأدلة والاستقرار الاقتصادي. ويعد مشروع تحسين الجمارك والتجارة في جزر المحيط الهادئ[21] المنفَّذ في جزر المحيط الهادئ مثالا على التزام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بالشفافية والقدرة على الصمود في المجال التجاري، بما يسهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الدول الجزرية الصغيرة النامية.

17 - ومن خلال مبادرة الأمم المتحدة من أجل خطط التكيف الوطنية[22]، التي أطلقتها أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، قُدِّمت المساعدة التقنية لبلدان، من بينها أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية، في صياغة خطط التكيف الوطنية الخاصة بها وتنفيذها. فقد لبت الأمانة أكثر من 30 طلب مساعدة وردت إليها من دول جزرية صغيرة نامية مثل بالاو وبليز وجزر القمر وسان تومي وبرينسيبي وسانت لوسيا وغيانا وفانواتو وكوبا وكيريباس، بمشاركة 53 جهة شريكة من الجهات التابعة للأمم المتحدة والجهات الحكومية الدولية. ويتمثل الهدف من المبادرة في توفير الدعم حتى عام 2025، بما يتماشى مع نتيجة الحصيلة العالمية الأولى التي اعتُمدت في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وييسر إمكانية الوصول إلى تمويل لتنفيذ خطط التكيف الوطنية حتى عام 2030. وبالتوازي مع المبادرة، أدت الاستراتيجية الأوسع نطاقا المتعلقة بالتخطيط للتكيف على الصعيد الوطني[23]، بقيادة الأمين التنفيذي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى تسريع وتيرة الجهود الرامية إلى التكيف وبناء والقدرة على الصمود، لا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقامت اللجنة التنفيذية لآلية وارسو الدولية المعنية بالخسائر والأضرار المرتبطة بتأثيرات تغير المناخ بوضع أدلة تقنية وموارد معرفية سهلة الاستخدام لتشجيع اتباع أفضل الممارسات في التصدي للخسائر والأضرار الناجمة عن تغير المناخ، بما في ذلك توجيهات بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر والتصحر وانحسار الأنهار الجليدية. وأدت تحديثات الورقة التقنية الصادرة في عام 2013 بشأن الخسائر غير الاقتصادية والمجلد الثاني من الخلاصة الوافية بشأن النهج الشاملة لإدارة المخاطر إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه تأثيرات المناخ على مختلف مستويات الحوكمة في البلدان النامية.

(20) انظر https://resilientmaritimelogistics.unctad.org/.

(21) انظر https://unctad.org/project/improving-pacific-islands-customs-and-trade.

(22) انظر https://unfccc.int/topics/adaptation-and-resilience/resources/un4naps/about-un4naps.

(23) انظر https://unfccc.int/topics/resilience/workstreams/national-adaptation-plans/overview.

18 - ونفذت منظمة الأمم المتحدة للطفولة مبادرات محددة الهدف لتعزيز القدرة على الصمود على نطاق الدول الجزرية الصغيرة النامية. ففي شرق البحر الكاريبي، أدت مبادرة المدارس الكاريبية الآمنة[24] دورا محوريا، حيث وفرت تدريبا شاملا استفاد منه 400 1 شخص، من بينهم معلمون وإداريون وأولياء أمور وأصحاب مصلحة، لكفالة تأهب المدارس بشكل جيد لحالات الطوارئ والكوارث. وفي الوقت نفسه، في بليز، تعاونت المنظمة مع جامعة غالين لإنشاء برنامج رائد للدراسات العليا في مجال إدارة مخاطر الكوارث، يتمثل الهدف منه في تزويد قادة المستقبل بالمهارات الأساسية في مجال الاستجابة للكوارث وإدارتها. وفي منطقة المحيط الهادئ، ركزت المنظمة على تحصين البنية التحتية القادرة على تحمل تغير المناخ. وشمل هذه الجهد مشاريع لتوليد الطاقة الشمسية في مرافق الرعاية الصحية لكفالة إمكانية الحصول على الطاقة بشكل موثوق، والاستثمارات في المدارس الخضراء والآمنة لتشجيع بيئات التعليم المستدامة، خاصة في المناطق النائية والضعيفة أمام المخاطر. وفي ساو تومي وبرينسيبي وسورينام وغيانا، دعمت المنظمة إنشاء سلاسل تبريد قادرة على تحمل تغير المناخ لصالح نظم الرعاية الصحية، وهي سلاسل لها أهمية بالغة في الحفاظ على نجاعة اللقاحات والبنية التحتية للصحة العامة أثناء الكوارث وحالات الطوارئ. وظلت مشاركة الشباب تمثل حجر زاوية في استراتيجية المنظمة، وهو ما تجسده مبادرات مثل برلمان الشباب في بربادوس، الذي مكّن الشباب من المشاركة بفعالية في صياغة استراتيجيات في مجالي العمل المناخي والتأهب للكوارث. وبالإضافة إلى ذلك، استخدمت المنظمة أساليب مبتكرة مثل تسخير البيانات الضخمة والتكنولوجيات الجغرافية المكانية. وفي بليز وبعض بلدان شرق الكاريبي المختارة، استُفيد من هذه التكنولوجيات في إجراء تحليلات مفصلة للبيانات المتعلقة بالصحة، والتعليم، والمياه والصرف الصحي والنظافة الصحية، من خلال أدوات مثل المسوحات العنقودية المتعددة المؤشرات[25]. ووفرت الرؤى التي أسفرت عنها تلك التحليلات معلومات دقيقة عن مواطن الضعف، تُوجِّه التدخلات المحددة الهدف وتعزز الجهود الرامية إلى بناء القدرة على الصمود عموما في المنطقة.

19 - وقدم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة دعمه للدول الجزرية الصغيرة النامية في مكافحة الفساد من خلال منصات إقليمية مصممة خصيصا لهذا الغرض. ففي منطقة البحر الكاريبي، شمل هذا الدعم تقديم مساعدة تقنية في وضع القانون النموذجي المتعلق باسترداد الأصول الخاص بالوكالة المعنية بتنفيذ تدابير مكافحة الجريمة والإجراءات الأمنية التابعة للجماعة الكاريبية[26]، وهو ما استفادت منه بلدان منها بربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، من خلال حلقات عمل ومبادرات لبناء القدرات. وفي جزر المحيط الهادئ، ركز المكتب على التخفيف من مخاطر الفساد، لا سيما في قطاعات مثل مصائد الأسماك، لتعزيز جهود الحوكمة وحماية البيئة. وتنوعت الجهود التي يبذلها المكتب على الصعيد العالمي في مجال منع الجريمة وتحقيق العدالة الجنائية. ففي ملديف، نظم المكتب حلقات عمل وبرامج تدريبية لتعزيز القدرة على مجابهة الجرائم الخطيرة، بما شمل مبادرات للحد من اكتظاظ السجون باللجوء إلى بدائل غير احتجازية. وفي كابو فيردي، عزز التعاون مع المنظمة الدولية للشرطة الجنائية القدرة على إنفاذ القانون في مجال مكافحة الجرائم المالية، أما في غينيا بيساو، فقد دعم المكتب توفير التدريب في مجال الأخلاقيات لموظفي إنفاذ القانون. وفيما يتعلق بالتصدي لتحديات إقليمية محددة، ساعد المكتب في

(24) انظر www.unicef.org/easterncaribbean/transforming-education.

(25) انظر https://mics.unicef.org/.

(26) انظر https://www.caricomimpacs.org/.

مكافحة الاتجار بالأسلحة النارية في منطقة البحر الكاريبي ومكافحة الجرائم البحرية في جزر المحيط الأطلسي عن طريق توفير الدعم التشريعي وتعزيز البنية التحتية الأمنية وبناء القدرات في وكالات إنفاذ القانون. واستُخدمت أدوات وتدريبات عملياتية لزيادة تعزيز الجهود، بما يؤكد التزام المكتب بتعزيز الأمن الإقليمي ويشجع التنمية المستدامة من خلال استراتيجيات محددة الهدف في مجال مكافحة الجريمة.

20 - وباعتبار أن مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب يؤدي دور أمانة اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، فقد عزز المكتب النهج الذي يتبعه إزاء العمل مع الدول الجزرية الصغيرة النامية كمجموعة وداوم على التواصل بنشاط مع المجموعة من خلال مختلف المنتديات المشتركة بين بلدان الجنوب. وشمل ذلك أنشطة تفاعل قوية مع البلدان الجزرية في المحيط الهادئ، والجماعة الكاريبية، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والاتحاد من أجل المتوسط. وأدت الشراكات الرئيسية مع دول مثل إندونيسيا والصين والهند دورا حاسم الأهمية في هذه الجهود التعاونية. وصُمِّم الدعم الذي يقدمه المكتب من خلال الصناديق الاستئمانية المشتركة فيما بين بلدان الجنوب خصيصا لمعالجة الاحتياجات الحرجة، حيث انصب التركيز فيه على تعزيز القدرة على تحمل تغير المناخ، والاستجابة للتحديات المتصلة بكوفيد-19، وتشجيع اعتماد الحلول في مجال الطاقة المتجددة، والنهوض بالرقمنة في قطاع التعليم وغيره من القطاعات. فعلى سبيل المثال، في أنتيغوا وباربودا، أسهم صندوق الشراكة الإنمائية بين الهند والأمم المتحدة في إصلاح البنى التحتية العمومية الحيوية في الفترة التي أعقبت إعصار إيرما، في مجالات منها الرعاية الصحية والخدمات البريدية. وفي جزر البهاما، يسر الدعم المقدم من الصندوق تشييد مركز مجتمعي وملجأ للاحتماء من الأعاصير في أباكو بالشراكة مع هيئة إعادة الإعمار بعد الكوارث في جزر البهاما. وكذلك، في دومينيكا، ساعد الصندوق في إصلاح مرفق سالزبوري التعليمي، الذي تضرر بشدة من إعصار ماريا. وبالإضافة إلى ذلك، انصب التركيز في المبادرات التي اضطلع بها المكتب في بليز على تنفيذ خطط قوية للتأهب والاستجابة لجائحة كوفيد-19، أما في جامايكا، فقد تمحورت الجهود حول تحسين سبل العيش الريفية من خلال نظم الأغذية الزراعية القادرة على الصمود. وفي ترينيداد وتوباغو، دعم الصندوق مشاريع مبتكرة، مثل مبادرة "تسخير التكنولوجيا المتطورة والبسيطة للقضاء على كوفيد-19" وإعداد نظام للتطبيب عن بُعد باستخدام التكنولوجيات الرقمية هدفه تعزيز تقديم خدمات الرعاية الصحية أثناء حالات الطوارئ. وتؤكد هذه المبادرات التزام المكتب بتعزيز الأمن والتنمية المستدامة على الصعيد الإقليمي من خلال استراتيجيات محددة الهدف في مجال التعاون بين بلدان الجنوب.

21 - وواصلت منظمة الصحة العالمية دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال مبادرات محددة الهدف تمتد على نطاق مختلف المناطق. ففي منطقة المحيط الهادئ، ساعدت المنظمة البلدان في تعزيز قدرتها على إدارة حالات التعطُّل في النظم الصحية. وشمل ذلك تعزيز القدرات اللازمة لاستخدام الفحص بتقنية تفاعل البوليميراز المتسلسل في كشف أمراض مثل السل، وفيروس العوز المناعي البشري، والإنفلونزا، وكوفيد-19. وعلاوة على ذلك، يسرت المنظمة تركيب محطات توليد الأكسجين في تونغا وجزر سليمان، وهو ما أتاح لتسعة من البلدان الجزرية في المحيط الهادئ أن توفر إمدادات من الأكسجين الطبي الضروري لعلاج أمراض الجهاز التنفسي. وفي أبريل/نيسان 2024، نظمت المنظمة دورة تدريبية ضمت ممثلين من 15 بلدا في غرب المحيط الهادئ، منها جميع الدول الجزرية الصغيرة النامية في المحيط الهادئ، لإنشاء

مراكز عمليات للطوارئ الصحية العامة[27]. وتمثل الهدف من هذه المبادرة في تعزيز القدرات في مجال ترصُّد الأمراض وإدارة البيانات الآنية. وفي منطقة البحر الكاريبي، دعمت مبادرة المستشفيات الذكية[28] تسع دول جزرية صغيرة نامية بإدماج معايير السلامة والتكنولوجيات الخضراء في تصميم المرافق الصحية وتجديدها، بهدف تعزيز القدرة على الصمود في مواجهة التأثيرات المتصلة بالمناخ. وفي الدول الجزرية الصغيرة النامية في أفريقيا، تحققت المنظمة من اتفاقات الشراء المجمع للأدوية الأساسية وأجرت دراسات استقصائية لتقييم مدى توافر هذه الأدوية وتكلفتها. ودعمت المنظمة أيضا مبادرات ترمي إلى مكافحة سوء تغذية الأطفال وتنظيم تسويق الأغذية غير الصحية الموجَّهة للأطفال. وعلاوة على ذلك، تعاونت المنظمة مع حكومة بربادوس لاستضافة مؤتمر وزاري[29] في حزيران/يونيه 2023 ركز على الأمراض غير السارية والصحة النفسية في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد أسفر هذا الحدث الهام عن اعتماد إعلان بريدجتاون بشأن الأمراض غير السارية والصحة النفسية، الذي تعهدت بموجبه الدول الجزرية الصغيرة النامية بتقديم خطط عمل وطنية للنهوض بالجهود الرامية إلى مواجهة الأمراض غير السارية ومشاكل الصحة العقلية وأزمة المناخ.

22 - وقامت المنظمة العالمية للملكية الفكرية بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية عن طريق تمكين المبتكرين والمبدعين ورواد الأعمال المحليين من الاستفادة بفعالية من حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع، والعلامات التجارية، وحقوق التأليف والنشر، والمؤشرات الجغرافية. وشمل ذلك إسداء مشورة مصممة خصيصا لبلدان مثل أنتيغوا وبربودا، وتونغا، وساو تومي وبرينسيبي، وكابو فيردي، وملديف بشأن الاستراتيجيات الوطنية في مجال الملكية الفكرية، بما يعزز قدرتها على أن تنشئ في هذا المجال أصولا ذات قيمة اقتصادية وتحميها وتنشرها. ومنذ عام 2023، ساعدت المنظمة 17 دولة من الدول الجزرية الصغيرة النامية في مواءمة تشريعاتها المتعلقة بالملكية الفكرية مع الالتزامات الوطنية ومتطلبات التجارة العالمية. وعززت المنظمة أيضا قدرات المكاتب الوطنية المعنية بالملكية الفكرية في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يدعم المبتكرين والمبدعين ورائدات الأعمال والمؤسسات الصغرى والصغيرة والمتوسطة في الاستفادة من الملكية الفكرية لتحقيق النمو في الأعمال التجارية والتنمية المستدامة. وشملت المشاريع صون المؤشرات الجغرافية في منطقة المحيط الهادئ، ووضع علامات مشتركة خاصة بالمنتجات المحلية في أنتيغوا وبربودا، وتشجيع القدرات التكنولوجية عن طريق مراكز دعم التكنولوجيا والابتكار[30] في بلدان مثل ترينيداد وتوباغو، وجامايكا، والجمهورية الدومينيكية، وسان تومي وبرينسيبي، وكوبا. واستشرافا للمستقبل، تهدف المنظمة إلى التوسع في تقديم الدعم في إطار خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، مع التركيز على منظومات الملكية الفكرية الشاملة للجميع وتعزيز المهارات والمعارف في مجال الملكية الفكرية على نطاق الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما يؤكد من جديد التزامها بتعزيز الابتكار والتنمية المستدامة.

(27) انظر www.emro.who.int/international-health-regulations/areas-of-work/public-health-emergency-operations-center.html.

(28) انظر www.paho.org/en/smarthospitals.

(29) انظر www.who.int/news-room/events/detail/2023/06/14/default-calendar/sids-ministerial-conference-on-ncds-and-mental-health.

(30) انظر https://www.wipo.int/sme/en/tisc.html.

جيم - تحليل موجز لجهود الإبلاغ المضطلع بها في إطار مسار ساموا

23 - هذا التقرير هو عاشر وآخر تقرير يعده الأمين العام في إطار مسار ساموا. ويعكس الاتجاه السائد في جهود الإبلاغ خلال العقد الماضي تدني المستوى العام لجهود الإبلاغ التي اضطلعت بها الدول الجزرية الصغيرة النامية والجهات الشريكة لها في التنمية. ورغم الاتساق الملحوظ من حيث الحجم في جهود الإبلاغ التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، لا يمكن قول الشيء نفسه عن الجهود التي اضطلعت بها الجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الدول الجزرية الصغيرة النامية (انظر الجدول أدناه). وكانت التقارير المعدَّة كلها، ربما باستثناء تقرير عام 2019 (A/74/66)، وصفية وليست تحليلية من حيث نهجها ومضمونها.

عدد التقارير الواردة في إطار مسار ساموا

الكيانات المقدمة للتقارير	*2015*	*2016*	*2017*	*2018*	*2019*	*2020*	*2021*	*2022*	*2023*
الدول الجزرية الصغيرة النامية	2	5	1	3	4	2	2	4	–
الجهات الشريكة في التنمية	5	12	–	6	10	11	3	8	3
مؤسسات منظومة الأمم المتحدة	21	24	25	16	21	25	24	24	14
الجهات الأخرى صاحبة المصلحة	2	2	1	2	1	–	–	–	–
المجموع	**30**	**43**	**27**	**27**	**36**	**38**	**29**	**36**	**17**

24 - ولوحظ اتجاه مماثل للإبلاغ في عام 2019، في إطار التحضير لاستعراض منتصف المدة لمسار ساموا. وفي عام 2016، أوصت وحدة التفتيش المشتركة بالابتعاد عن النهج الوصفي في الإبلاغ واتباع نهج ذي طابع استراتيجي وتحليلي أكبر (JIU/REP/2016/3، الفقرة 176). والتعليل المنطقي المبين في عام 2019 للتحديات المستمرة في هذا الصدد لا يزال في محله، أي أن استمرار غياب وسيلة مناسبة ومتسقة لرصد التقدم وقياسه يمكن أن يكون عاملا من عوامل انخفاض معدل الردود، لأن عدم وجود إطار رصد مناسب يحول دون إجراء تحليل استراتيجي مُجدٍ. ويمكن تحسين التحليل الاستراتيجي للاتجاهات في تنفيذ مسار ساموا من خلال إطار متفق عليه للرصد والتقييم (A/74/66، الفقرة 78).

25 - ويضاف إلى كذلك أن الأمين العام بيَّن، في تقييمه الناجم عن الولايات الناشئة لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة للأمانة العامة لعام 2018 (A/73/345) الذي أعد على أساس استثنائي، أن هناك جوانب من الولايات السابقة وتلك المضافة حديثا، بما فيها الإبلاغ التحليلي، لم تلبها وحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالقدر الكافي، وهو وضع يعزى مباشرة إلى عدم ملاءمة وكفاية توفير الموارد. وخلص الأمين العام إلى أن زيادة تخصيص الموارد ستتيح للوحدة الإسهام بفعالية في الجهود التي تبذلها شعبة أهداف التنمية المستدامة فيما يتعلق بإبلاغ الهيئات الحكومية الدولية بمدى أهمية وفعالية الجهود المعيارية والتحليلية التي تبذلها على الصُعد الوطنية والإقليمية والعالمية (A/73/345، الفقرة 48).

26 - وفي خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية المتفق عليها حديثا، يدعو المجتمع الدولي إلى وضع إطار للرصد والتقييم للخطة، وأسند إلى الأمانة العامة مزيد من الولايات المتعلقة بالإبلاغ المزدوج (أي إبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإبلاغ الجمعية العامة). ومن المأمول أن تأخذ الدول

الأعضاء هذا الأمر في اعتبارها في مداولاتها في اللجنة الثانية، بهدف زيادة تخصيص الموارد لوحدة الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثا - مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

ألف - مقدمة

27 - في الفقرة 12 من القرار 232/78، طلبت الجمعية العامة إلى رئيس الجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين أن يعين مُيسرَيْن اثنين للشروع في عملية حكومية دولية للنظر في التوصيات المقدمة في التقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإمكانية تطبيقه ونطاقه والإشراف عليه وإدارته، وسبل زيادة تحسينه على نحو يتيح تنفيذ المؤشر، وتقديم تقرير إلى الجمعية العامة بحلول نهاية دورتها الثامنة والسبعين. وفي الفقرة 13 من القرار نفسه، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقيم الكيفية التي تنظر بها منظومة الأمم المتحدة حاليا في الضعف المتعدد الأبعاد، وأن يستكشف الاستخدامات المحتملة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد وتطبيقه المحتمل، وأن يثري بذلك العملية الحكومية الدولية.

باء - العملية الحكومية الدولية والخطوات التالية

28 - في إطار الاستجابة للطلب، عين رئيس الجمعية العامة، برسالة مؤرخة 6 شباط/فبراير 2024، الممثل الدائم لأنتيغوا وبربودا والممثلة الدائمة للبرتغال ليكونا الميسرين المشاركين للعملية الحكومية الدولية وطلبت أن يقدما تقريرا مفصلا إلى الجمعية العامة عن العملية ونتائجها. وبدأت العملية الحكومية الدولية في نيسان/أبريل 2024 واختُتمت في تموز/يوليه 2024، عندما اجتاز نص مشروع القرار المتعلق بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد (A/78/L.98) إجراء الموافقة الصامتة بنجاح. وبالنظر إلى أن الميسرين المشاركين قدما إلى الدول الأعضاء تقريرهما الذي يبين العملية الحكومية الدولية بشكل مفصل، ينصب التركيز في هذا التقرير على الخطوات التالية باتجاه تنفيذ أحكام القرار 232/78 المتعلق بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد.

29 - ويدل اتخاذ الجمعية العامة للقرار 322/78 على وجود إرادة سياسية عامة لتفعيل المؤشر، بما يشمل وضع ترتيبات إشراف فعالة من حيث التكلفة وهيكل حوكمة ملائم لكفالة تحقيق الغرض المنشود من المؤشر وهو أن يكون معيارا مرجعيا دوليا يُستخدَم في قياس الضعف الهيكلي وانعدام القدرة الهيكلية على الصمود. وتتبع الجمعية أيضا في القرار نهجا عاما في تحفيز تنفيذ المؤشر على نطاق منظومة الأمم المتحدة من خلال جملة أحكام منها الحكم الذي طلبت فيه إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تنظر في استخدام المؤشر والموجزات القطرية لأوجه الضعف والقدرة على المجابهة، حسب الاقتضاء، في برامج العمل، والحكم الذي شجعتها فيه على جمع البيانات والدروس المستفادة الناشئة عن التنفيذ لتيسير صقل المؤشر إلى حد أبعد.

30 - وكخطوة تالية فورية، وعلى النحو الذي طلبته الجمعية العامة في قرارها، يجب أن تُحدَّد مؤسسة مناسبة من مؤسسات الأمم المتحدة لتولي ترتيبات الإشراف المتعلقة بالمؤشر، وستُقدَّم توصيات بشأن الكيان المختار بحلول نهاية الدورة التاسعة والسبعين للجمعية. وتحقيقا لهذه الغاية، سيُجرى تقييم مؤسسي يُسترشَد

فيه بأمور من بينها المبادئ الواردة في الفقرة 91 من التقرير النهائي للفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، وهي:

(أ) الاستقلال، الذي يتعلق بالمهام والأدوار المنوطة بالهيئة المشرفة المسؤولة عن رعاية شؤون المؤشر وتعهده والإبلاغ بشأنه.

(ب) الشفافية في الولايات، والهيكل، وطرائق العمل، وقنوات التواصل، وخطوط الإبلاغ الخاصة بالهيئة المشرفة المنشأة لرصد المؤشر وتعهده واستعراضه.

(ج) الأداء الوظيفي، الذي يُقصد به قدرة الهيئة المشرفة على أن تكفل تحديث المؤشر وبقائه صالحا لتحقيق الغرض المنشود. وينبغي أن تُراعى عناصر مثل قدرة الهيئة المشرفة على التأثير بشكل إيجابي على قبول المؤشر من جانب جميع الجهات صاحبة المصلحة سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها؛

(د) مساءلة الهيئة المشرفة وأفرادها أمام المسؤولين عن الولايات والأدوار والمهام ذات الصلة بكل منهم في المنظمة التابع لها، وكذلك المساءلة أمام سلطة التعيين وأمام الدول الأعضاء.

(هـ) الاستدامة، التي يُقصد بها الحاجة إلى كفالة تخصيص ما يكفي من الموارد التي يمكن التنبؤ بها والوثوق فيها لكفالة توفير دعم مستمر من أجل الاضطلاع بشكل مستقل برصد المؤشر واستعراضه وتعهده والإبلاغ بشأنه.

31 - وسيتضمن التقييم المؤسسي أيضا توصيات بشأن الحد الأدنى من الاحتياجات من الموظفين الذي يلزم توافره للبدء في تنفيذ العمليات، مع أخذ جملة أمور في الاعتبار من بينها مدى اهتمام كل مؤسسة باستضافة أمانة المؤشر وأي موارد بشرية وتقنية ومالية موجودة يمكن أن تستخدمها المؤسسة المختارة فورا لبدء العمل. وما أن تتخذ الجمعية العامة قرارا بهذا الشأن، ستُنشأ أمانة المؤشر، رهنا بتوافر الموارد. وستكون أول مهمة تؤديها أمانة المؤشر، بعد إنشائها، هو تقديم تقرير الجمعية العامة بحلول نهاية الدورة الثمانين، لإطلاع الجمعية على التقدم المحرز.

32 - ويجب أيضا أن يُنشأ فريق خبراء استشاري مستقل بحلول نهاية الدورة التاسعة والسبعين للجمعية العامة. ولهذا الغرض، سيُصاغ إطار مرجعي، يتضمن المؤهلات والخبرات المطلوبة، وسيُعمَّم عن طريق رؤساء المجموعات الإقليمية للدول الاعضاء، بالاقتران مع طلب ترشيح خبراء للعمل بصفتهم الشخصية، لمدة أربع سنوات في المرة الأول. وستُقيَّم الترشيحات الواردة، وستُقدَّم قائمة تضم خمسة عشر خبيرا إلى الأمين العام لكي ينظر في تعيينهم أعضاء في الفريق.

جيم - تقييم الكيفية التي تنظر بها منظومة الأمم المتحدة حاليا في الضعف المتعدد الأبعاد

33 - على الرغم من أن الكتابات الاقتصادية المتعلقة بضعف البلدان قديمة قدم اقتصاديات التنمية، فإن أول عمل مؤثر لمنظومة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة هو العمل الذي أعدته لجنة السياسات الإنمائية في عام 1999، حيث اقترحت فيه وضع مؤشر جديد للضعف الاقتصادي يكون بسيطا بالمقارنة بغيره. وقبل أن تعتمد اللجنة هذا المؤشر، نظرت في مؤشرات أخرى كانت متاحة في ذلك الوقت - وهي مؤشر الضعف المركَّب الخاص بالكومنولث، ومؤشر الضعف الاقتصادي الخاص بمصرف التنمية الكاريبي، ومؤشر الضعف البيئي الخاص بلجنة جنوب المحيط الهادئ لعلوم الأرض التطبيقية. ومنذ ذلك الحين،

قامت اللجنة بتنقيح مؤشـرها عدة مرات، لا سـيما في الأعوام 2005 و 2012 و 2020، وقد أدى التنقيح الأخير إلى زيادة الطابع "المتعدد الأبعاد" الذي يتسم به المؤشر. وكانت هذه النسخ المتعاقبة للمؤشر ملائمة لتحقيق الغرض المنشـود المتمثل في تحديد أقل البلدان نموا، مع إيلاء اهتمام خاص لحالة الدول الجزرية الصـغيرة النامية لأن أقل البلدان نموا التي كان يجري آنذاك النظر في رفع أسـمائها من قائمة تلك البلدان كانت غالبيتها دولا جزرية صـغيرة نامية. ومنذ ذلك الحين، أيد المجلس الاقتصـادي والاجتماعي بانتظام القواعد والمعايير التي تستخدمها اللجنة في تحديد أقل البلدان نموا.

34 - وفي العقود التي تلت ذلك، نشأت داخل منظومة الأمم المتحدة مجموعة كبيرة من النُهُج والمؤشرات المسـتخدمة في تحديد و/أو معالجة الضـعف، ولكن كلها كانت تسـتخدم تعاريف وأطر مفاهيمية مختلفة أو تعمل على نطاقات مختلفة (المستوى الوطني مقابل مستوى الأسرة المعيشية). وقد أدى عدم وجود نهج مشـترك أو تعاريف متفق عليها أو حتى اتسـاق بين النُهج التي تنشـرها كيانات منظومة الأمم المتحدة إلى صعوبة تقييم فعالية هذه النُهج وأثرها، وبالتبعية صعوبة تقييم التقدم المحرز على المستوى الوطني في مجال الحد من أوجه الضعف أو مجال بناء القدرة على الصمود.

35 - وفي الإطار المفاهيمي للمخاطر الخاص بالهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (2012) على سـبيل المثال، تتألف المخاطر من الخطر ومدى التعرض له ومدى الضـعف في مواجهته ولكن هذه المصطلحات مستخدمة بمعانٍ مختلفة ووفقا لإطار مفاهيمي مختلف عما هو مستخدم لدى اللجنة. وتسترشد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشـأن تغير المناخ في تحديد الاعتبارات المتعلقة بالضـعف بالفريق العامل الثاني التابع للهيئة، الذي يتولى المسؤولية عن تقييم مدى ضعف النظم الاجتماعية - الاقتصادية والطبيعية في مواجهة تغير المناخ، والآثار السـلبية والإيجابية المترتبة على تغير المناخ، والخيارات المتعلقة بالتكيف معه. وبموجب المبادئ التوجيهية للاتفاقية الإطارية لصياغة خطط التكيف الوطنية، تُشـجَّع البلدان على أن تقيّم بشكل شـامل وتكراري الاحتياجات الإنمائية ومواطن الضـعف إزاء المناخ. ويجري حاليا إعداد المبادئ التوجيهية التقنية لتنفيذ خطط التكيف الوطنية. وبالإضـافة إلى ذلك، فإن الطرائق والإجراءات والمبادئ التوجيهية لإطار الشفافية للإجراءات والدعم، المشـار إليها في المادة 13 من اتفاق باريس، تتضـمن أحكاما بشـأن الإبلاغ عن التكيف. وفي إطار الاتفاق، تتمتع الأطراف بمرونة تتيح لها الإبلاغ عن المعلومات التي ترى أنها ذات صلة بالتكيف، ويمكن أن يشمل ذلك تقييمات الضعف المتعدد الأبعاد.

36 - وفي عدة حالات في برامج العمل الخاصة بكيانات منظومة الأمم المتحدة، يُوضع الضعف المتعدد الأبعاد في الاعتبار دون الإشـارة إلى أي أطر مفاهيمية أو تعاريف محددة يكون من شـأنها أن توفر معيارا لقياس أثرها أو تقييمه. فعلى سـبيل المثال، في عملية إعداد التقارير السـنوية للأمين العام عن المحيطات وقانون البحار، التي تجمَّع خلالها المسـاهمات المقدمة من مؤسـسـات منظومة الأمم المتحدة وبرامجها وهيئاتها المكلفة بولايات ذات صـلة في مجال شـؤون المحيطات، يترك للجهة المسـاهمة تحديد الاعتبارات المتعلقة بالضعف المتعدد الأبعاد في العمل المتعلق بالمحيطات. ويعيق هذا النهج إجراء تحليل شامل للنتائج وآثارها. وفي برامج الدعم التي تضـطلع بها شـعبة شـؤون المحيطات وقانون البحار، تتبع الشـعبة، بالتعاون مع الجهات الشـريكة لها، نهجا قائما على الاحتياجات إزاء تعزيز الأطر المتعلقة بحوكمة المحيطات في الدول النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، من أجل تقديم دعم مصمم خصيصا لمعالجة بعض مواطن الضـعف المتعدد الأبعاد التي تواجهها هذه الدول. وبالنسبة للدول الجزرية الصـغيرة النامية، يُدمَج في برنامج أنشطة الشعبة، وخاصـة الدراسات وحلقات العمل المتعلقة بحوكمة المحيطات، تركيز على الاقتصاد

الأزرق والتمويل الأزرق من منطلق الاعتراف بأوجه الضعف الخاصة التي تعاني منها هذه الدول والتحديات التي تواجهها في الوصول إلى تمويل ميسر الشروط.

37 - وفي حالات أخرى، تعالج بعض كيانات منظومة الأمم المتحدة المسألة بالقيام أولا بتحديد محددات الضعف أو عوامله باستخدام البيانات والبحوث. فعلى سبيل المثال، تستخدم منظمة الأغذية والزراعة هذا النهج لكي تفهم أولا العوامل المتنوعة التي تسهم في انعدام الأمن الغذائي والضعف في أوساط مختلف السكان، ثم تقيم احتياجاتهم الخاصة وتقيم الأسباب الكامنة وراء الضعف. ولا تهدف سياسات المنظمة وبرامجها إلى معالجة الاحتياجات الغذائية الفورية فحسب، بل تهدف أيضا إلى التصدي للعوامل الكامنة التي تبعث على الضعف، مثل الفقر وعدم المساواة والتدهور البيئي. وتركز جهود المنظمة في مجال بناء القدرة على الصمود على تحسين آليات إدارة المخاطر، وتعزيز نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز قدرة المجتمعات والمؤسسات على التكيف. ويشمل ذلك تشجيع نظم الإنذار المبكر، وتقديم المساعدة في حالات الطوارئ، ودعم الاستراتيجيات الرامية إلى تنويع سبل العيش التي تقلل من الاعتماد على مصدر واحد للدخل أو الغذاء.

38 - وقد اتبعت بعض الكيانات نهجا يتمثل في تعميم مراعاة الضعف المتعدد الأبعاد في استراتيجياتها، على النحو الذي يظهر في الاستراتيجية الجديدة لدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية التي وضعها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والتي تتعلق عدة تدخلات رئيسية فيها بسياسات وممارسات هدفها تعزيز مراعاة الضعف المتعدد الأبعاد. وبالإضافة إلى ذلك، ينص عهد بريدجتاون[31] على دور المؤتمر في دعم الدول الجزرية الصغيرة النامية، وبخاصة فيما يتعلق بمعالجة مواطن الضعف الخاصة بها، وبناء القدرة على التكيف وتعزيز التحول الاقتصادي الهيكلي والقدرات الإنتاجية (المادة 127 (ت)'3') والمساهمة في المناقشة داخل منظومة الأمم المتحدة بشأن مؤشر مناسب متعدد الأبعاد لمواطن الضعف في الدول الجزرية الصغيرة النامية، بما في ذلك ما يتعلق بإمكانية وضع المؤشر في صيغة نهائية واستخدامه (المادة 127 (ش ش)). وفي أعقاب جائحة كوفيد-19، أعاد المؤتمر النظر في النهج الإنمائي الذي يتبعه إزاء الدول الجزرية الصغيرة النامية بحيث يشدد على أهمية معالجة مواطن الضعف المتعلقة بتغير المناخ وكوفيد-19 والديون والضعف الاقتصادي.

39 - وفي تلك الحالات التي تركز فيها الكيانات عملها على مستوى الأسر المعيشية، تُقيَّم أوجه الحرمان المتعدد الأبعاد وتُقاس. فعلى سبيل المثال، إن المكاتب القطرية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة في جميع مناطق العالم، وفي معظم البلدان، تركز حاليا على قياس فقر الأطفال المتعدد الأبعاد، أي الكيفية التي يُحرَم بها الأطفال من احتياجاتهم الأساسية في مجالات الصحة والتغذية والتعليم والمياه والصرف الصحي والمأوى. ويُستخدَم التحليل في الدعوة إلى وضع سياسات لمعالجة أوجه الحرمان المتعددة هذه، وعادة ما تشير هذه السياسات إلى الحاجة إلى تنفيذ برامج متكاملة بالاقتران مع زيادة التغطية بالحماية الاجتماعية - ليس فقط لمعالجة حرمان الأطفال ولكن أيضا لحماية الأسر المعيشية المعرضة للوقوع في براثن الفقر. ويؤدي مؤشر الفقر المتعدد الأبعاد أيضا دورا رئيسيا في عمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة. فالمنظمة تستخدم هذا المؤشر في الدعوة إلى إيلاء الأولوية في الميزانيات والسياسات والقوانين الوطنية لمسألة الحد من فقر الأطفال.

(31) انظر TD/541/Add.2.

40 - وتدمج منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة مواطن الضعف المتعدد الأبعاد في عملياتها استنادا إلى احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية وتمشيا مع المهام الرئيسية للمنظمة، وهي إعداد صكوك واضعة للمعايير، وتشجيع التعاون، وتيسير بناء القدرات، وممارسة صلاحية الدعوة إلى الاجتماعات المخولة لها، والعمل بوصفها مركز فكر في مجالات اختصاصها. وفي مجال التعليم، تعالج المنظمة مواطن الضعف المتعدد الأبعاد من خلال البرامج التعاونية والتعاون فيما بين القطاعات، بحيث تُدمَج المساواة بين الجنسين وتعمَّم مراعاتها ويؤخذ الأشخاص ذوو الإعاقة في الاعتبار. وتدعم المنظمة أيضا الدول الجزرية الصغيرة النامية في حماية وتشجيع الثقافة بجميع أشكالها، وبناء القدرة على الصمود، والنهوض بالتنمية المستدامة الشاملة للجميع، بما يشمل تعزيز الاقتصاد الثقافي والإبداعي، والسياحة المستدامة، والتراث الثقافي بجميع أشكاله.

41 - ولا تزال هناك كيانات أخرى، مثل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، على استعداد لإجراء مشاورات داخلية لكي تُقيِّم بشكل متعمق الكيفية التي يمكن بها أن تُدمَج مراعاة مواطن الضعف المتعدد الأبعاد بشكل منهجي في البرامج والأنشطة. ويلتزم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بدعم البلدان عن طريق تقاسم المعارف المتعلقة بمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد ومنهجيته، وكفالة أخذه بعين الاعتبار في المناقشات والإحاطات المتعلقة بالسياسات وعمليات الإبلاغ الرفيعة المستوى وفي الصناديق الاستئمانية التي يديرها الكيان.

دال - استكشاف منظومة الأمم المتحدة للاستخدامات المحتملة لمؤشر الضعف المتعدد الأبعاد

42 - ذكر الفريق الرفيع المستوى المعني بوضع مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، في تقريره النهائي، أن الاستخدام المحدد للمؤشر سيتوقف على احتياجات المستخدم النهائي. ومنظمة الصحة العالمية هي المنظمة الأولى حتى الآن التي تطوعت للتعامل مع الأداة لكي تستكشف كيف يمكن استخدامها في برامجها والاستفادة منها في تحسين تعبئة الموارد. وستواصل الأمانة العامة العمل مع كيانات منظومة الأمم المتحدة لتحسين فهم المؤشر وتشجيعها على استخدام الأداة بشكل تجريبي. ولا شك أن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية يمكن أن تؤدي دورا رائدا في تحسين فهم المؤشر والقبول العالمي له عن طريق توضيح استخداماته في مختلف السياقات الإنمائية ولتحقيق مختلف الأغراض. ومن شأن ذلك أن يُظهر أن المؤشر ليس له أهمية في إتاحة إمكانية الوصول إلى التمويل ميسر الشروط فحسب، بل له أيضا أهمية في وضع السياسات والبرامج.

43 - وثمة مثال محدد على الاستخدام المحتمل للمؤشر وهو استخدامه في سياق إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة واستخدامه في إجراء التحليلات القطرية المشتركة ووضع خطط التنفيذ القطرية. فالمؤشر يوفر معلومات أساسية قيمة تفيد في إعداد هذه الوثائق بما أنه يقيس الضعف الهيكلي للبلد والنقص في قدرته الهيكلية على الصمود. وبالنظر إلى أن المتغيرات المرصودة في المؤشر تتسم بطابع خارجي، يمكن للمؤشر أن يتيح لفريق الأمم المتحدة القطري التمييز بين مصادر الخسائر التي يمكن التحكم فيها عن طريق السياسات والميزانيات والقوانين وتلك التي لا يمكن التحكم فيها. وإذا ما استُخدِمَت الملامح القطرية للضعف والقدرة على الصمود، التي هي جزء من إطار المؤشر، في عمليات التخطيط الإنمائي الوطني والاستعراضات الوطنية الطوعية وأطر التمويل الوطنية المتكاملة باعتبارها جزءا منها، يمكنها أن تدعم تحسين قياس أثر التمويل الإنمائي في بناء القدرة على الصمود وتتيح تحليل مسار التنمية في البلد

بمزيد من الشمول، وبالتالي يمكنها أن تتيح للأمم المتحدة أن تحدد بشكل أفضل مساهمتها في تعزيز قدرة البلد على الصمود.

44 - وستشكل الدعوة عنصرا رئيسيا لكفالة تعميم مراعاة الضعف المتعدد الأبعاد بشكل منهجي على جميع المستويات، وفي هذا الصدد، سيواصل مكتب الممثلة السامية لأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية تنفيذ استراتيجيته في مجال الدعوة، بحيث يقوم بتشجيع الاعتراف بالضعف المتعدد الأبعاد في التعاون الإنمائي وتمويل التنمية، واستهداف جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ومنظومة الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، سعيا إلى تحقيق توافق في الآراء بشأن إدماج المؤشر في السياسات والممارسات القائمة، وتكميل التدابير القائمة على الدخل، واتباع نهج مشترك حيثما أمكن.

45 - وعلى نفس المنوال، يقوم مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، من خلال الشبكة العالمية لتسخير البيانات لأغراض السياسات من أجل صانعي السياسات (وهي مبادرة تعاونية مشتركة بين المكتب وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والوكالة الألمانية للتعاون الدولي)، بتيسير التعاون فيما بين بلدان الجنوب وأنشطة منها تبادل المعارف المتعلقة بالتصدي للفقر والضعف المتعددي الأبعاد والممارسات الجيدة في هذا الصدد، باستخدام المؤشر في المقام الأول. وكان العامل المحرك لهذه المبادرة هو الطلب من جهة صانعي السياسات المشاركين في الشبكة الذين أقروا بفعالية الأداة في معالجة الفقر غير النقدي من منظور شامل. وإذ يدرك مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب ما تواجهه الدول الجزرية الصغيرة النامية من تحديات فريدة وما لديها من مواطن ضعف خاصة، فإنه يعتزم أيضا أن يستكشف إلى حد أبعد المؤشرات المركَّبة، بما فيها مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد، من أجل توفير المزيد من الدعم لصانعي السياسات في تفكيك مختلف العوامل وقياس مدى التعرض لها، وبالتالي تعزيز قدرتهم على إعداد تدخلات سياساتية محددة الهدف وذات فعالية.

رابعا - المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية

46 - استضافت حكومة أنتيغوا وبربودا بنجاح المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية الذي عُقد في الفترة من 27 إلى 30 أيار/مايو 2024، تحت عنوان جامع هو "رسم الطريق نحو الازدهار القادر على الصمود". وحضر المؤتمر حوالي 000 3 مشارك مسجَّل، منهم ممثلون من 121 دولة ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات الأخرى صاحبة المصلحة. وكان من بين الحضور 6 رؤساء دول، ونائب رئيس واحد، و 16 رئيس وزراء و 77 وزيرا، بالإضافة إلى 15 رئيسا تنفيذيا لكيانات منظومة الأمم المتحدة و 6 منسقين مقيمين يمثلون المناطق الثلاث التي تقع فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية وهم المنسقون المقيمون في بربادوس، وبليز، وترينيداد وتوباغو، وجامايكا، وساموا، وموريشيوس. وحضر المؤتمر عدد كبير من الشباب، حيث كان 25 في المائة من المشاركين المسجَّلين دون سن الثلاثين.

47 - وتألف المؤتمر من ثماني جلسات عامة، منها الجلستان العامتان الافتتاحية والختامية وخمس جلسات تحاور بين أصحاب المصلحة المتعددين عُقِدَت لمناقشة مواضيع ركزت على مسائل ذات أولوية للدول الجزرية الصغيرة النامية تتمثل في الآتي:

(أ) تنشيط اقتصادات الدول الجزرية الصغيرة النامية من أجل تحقيق نمو متسارع ومستدام؛

(ب) تعزيز الأشكال الحاسمة للتمويل وفعالية المعونة من خلال الشراكات التعاونية: حوار؛

(ج) تسخير التمويل المناخي لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية: البناء على نتائج الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ؛

(د) الاستفادة من البيانات والتكنولوجيات الرقمية وبناء مؤسسات فعالة من أجل مستقبل قادر على الصمود في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛

(هـ) الاستثمار في رأس المال البشري: معالجة الأزمات الصحية في الدول الجزرية الصغيرة النامية وبناء إمكانات الشباب فيها.

48 - وبالإضافة إلى ذلك، كان هناك أكثر من 200 مناسبة جانبية نظمتها الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة واستقطبت جمهورا عريضا من الحاضرين. وعقدت الدولة المضيفة، على هامش المؤتمر، خمس مناسبات خاصة غير رسمية، بالتعاون مع كيانات الأمم المتحدة، لتحفيز جهود الجهات الأخرى صاحبة المصلحة، وهي مناسبات ركزت على الأطفال والشباب، والمساواة بين الجنسين، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، وشبكة الأعمال التجارية العالمية للدول الجزرية الصغيرة النامية.

49 - واختتم المؤتمر أعماله باعتماده بتوافق الآراء[32] الوثيقة الختامية المعنونة "خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود"، التي تحدد الأولويات الإنمائية للدول الجزرية الصغيرة النامية على مدى الأعوام العشرة المقبلة والدعم المطلوب من المجتمع الدولي لتحقيقها. واختُتمت المفاوضات بشأن نص الوثيقة في الجلسة الثانية للجنة التحضيرية، قبل انعقاد المؤتمر. والتزمت الدول الأعضاء وكيانات منظومة الأمم المتحدة، في البيانات التي أدلت بها خلال الجلسات العامة، بدعم الدول الجزرية الصغيرة النامية في تنفيذ الخطة، وسلطت كيانات عديدة تابعة لمنظومة الأمم المتحدة الضوء على تكامل الخطة مع ما تضطلع به بالفعل من عمل في تلك الدول. وبالإضافة إلى ذلك، أعاد المتكلمون، خلال الجلسات العامة، التأكيد على أن الدول الجزرية الصغيرة النامية لا تزال تمثل حالة خاصة في مجال التنمية، بسبب ما لديها من مواطن ضعف فريدة. وارتأى العديد من المتكلمين أن مواطن الضعف هذه ينبغي أن تؤخذ بعين الاعتبار في تخصيص التمويل ميسر الشروط، بسبل منها استخدام مؤشر الضعف المتعدد الأبعاد. وأُكد مرارا على ما تعانيه الدول الجزرية الصغيرة النامية من مواطن ضعف فريدة أمام التأثير المتسارع لتغير المناخ، ووُجِّهَت دعوات لزيادة التمويل المناخي، وتبسيط ترتيبات الوصول إلى صناديق المناخ، وتفعيل صندوق الخسائر والأضرار. وشكلت الحاجة إلى معالجة أزمة المديونية في الدول الجزرية الصغيرة النامية موضوعا آخر من المواضيع البارزة، حيث وُجِّهَت دعوات لإعادة هيكلة الديون وإيجاد حلول مصممة خصيصا لتمكين الدول الجزرية الصغيرة النامية من الوفاء بالتزاماتها مع السعي في الوقت نفسه لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ووُجِّهَت كذلك دعوات لإجراء إصلاحات في الهيكل المالي العالمي.

50 - وعلى الرغم من قوة الرسائل التي وُجِّهَت في المؤتمر، لم يُعلَن فيه سوى القليل من الالتزامات الجديدة. فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن التزامها بزيادة التمويل المناخي الدولي المقدم من القطاع العام إلى أكثر من 11 بليون دولار سنويا بحلول عام 2024، أي أربعة أضعاف المستوى السابق. وتعهد

(32) United Nations, "World leaders adopt Antigua and Barbuda Agenda for Small Island Developing States, as International Conference concludes", May 2024.

الاتحاد الأوروبي بتعبئة 300 بليون يورو في صورة استثمارات عامة وخاصة بحلول عام 2027 بهدف إشراك القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال استراتيجيته الاستثمارية المعروفة باسم البوابة العالمية، مع وجود عدة مبادرات في طريقها إلى التنفيذ في الدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعلنت مملكة هولندا عن تخصيصها لمبلغ 2,1 بليون يورو في صورة حقوق سحب خاصة لتوفير تمويل إضافي بشروط ميسرة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأعلن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تنفيذ برنامج جديد بميزانية قدرها 135 مليون دولار وهو البرنامج المتكامل للجزر الزرقاء والخضراء[33]، الذي أُطلِق بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وعلى النحو المتفق عليه في الخطة، أطلقت الدولة المضيفة مركز تميز ودائرة لدعم قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على تحمل الدين. ورغم وجود تعهدات واسعة النطاق بتقديم المساعدة التقنية لدعم هذين المرفقين، لم تكن هناك التزامات مالية جديدة.

51 - وعملا بقراري الجمعية العامة 245/77 و 232/78، عقد الأمين العام اجتماعا رفيع المستوى بشأن تعبئة الموارد لصالح الدول الجزرية الصغيرة النامية في 28 أيار/مايو 2024. وحظي ذلك بالأولوية لدى الدولة المضيفة وتحالف الدول الجزرية الصغيرة. ونُظِر إلى الاجتماع باعتباره حدثا ناجحا للغاية واجتذب ممثلين رفيعي المستوى، منهم رئيس وزراء أنتيغوا وبربودا ورئيسة وزراء ساموا ورئيس جزر مارشال ورئيسة وزراء بربادوس الذين حضروا الاجتماع بوصفهم مشاركين في حلقة النقاش، وكذلك عدة أشخاص آخرين من الممثلين الرفيعي المستوى للدول الجزرية الصغيرة النامية والمؤسسات المالية الدولية والجهات المانحة. ولاقت الرسائل القوية المتعلقة بالظلم المناخي والمالي وعدم تمثيل الدول الجزرية الصغيرة النامية في الهيكل المالي العالمي وغياب الإرادة السياسية استحسانا شديدا من الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويحدد النداء إلى العمل[34]، الذي أطلقه الأمين العام ورئيس وزراء أنتيغوا وبربودا بشكل مشترك في الاجتماع، إجراءات ملموسة لتعبئة التمويل للدول الجزرية الصغيرة النامية على وجه السرعة، وهو ما يمكن أن يشكل إسهاما في الأعمال التحضيرية لمؤتمر القمة المعني بالمستقبل[35] والمؤتمر الدولي الرابع لتمويل التنمية[36]. ودار في الاجتماع حوار ديناميكي بين الأمين العام ورئيس وزراء أنتيغوا وبربودا ورئيسة وزراء بربادوس بشأن المبادرات التي تقودها الدول الجزرية الصغيرة النامية لإطلاق العنان للتمويل، بما في ذلك مركز التميز ودائرة دعم القدرة على تحمل الدين اللذين أُطلِقا حديثا والإصدار 3,0 من مبادرة بريدجتاون لإصلاح هيكل التنمية الدولية والتمويل المناخي.

52 - وفي 28 أيار/مايو أيضا، عقد وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية والأمين العام للمؤتمر اجتماعا لكبار مسؤولي الأمم المتحدة وممثليها لإجراء مناقشة بشأن متابعة الخطة. وأعدت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية مشروع مصفوفة للتنفيذ أُطلِع عليها المشاركون بشكل مسبق. والتزمت كيانات منظومة الأمم المتحدة بأمور منها الإسهام بشكل بناء في فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المنشأة

(33) Global Environment Facility, “New $135 million initiative will support small island developing States to tackle drivers of environmental degradation”, 28 May 2024.

(34) António Guterres, Secretary-General of the United Nations, and Gaston Browne, Prime Minister of Antigua and Barbuda, “Call to action on mobilization of resources for small island developing States”, 28 May 2024.

(35) انظر https://www.un.org/ar/summit-of-the-future.

(36) انظر https://financing.desa.un.org/post-news/announcing-fourth-international-conference-financing-development.

بموجب الخطة لوضع إطار للرصد والتقييم للخطة، وهو الإطار الذي طلبت الدول الأعضاء الانتهاء من وضعه بحلول الربع الثاني من عام 2025 والذي سيكون من أولويات الإدارة خلال الأشهر المقبلة.

خامسا - خاتمة

53 - لقد أكدت الجمعية العامة مرارا أن مسار ساموا هو إطار جامع قائم بذاته يحدد أولويات التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية ويستند إلى برنامج عمل بربادوس من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وقد طُلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير عن متابعة وتنفيذ مسار ساموا واستراتيجية موريشيوس وسبق له أن قدم تسعة من هذه التقارير (A/78/222، و A/77/218، و A/76/211، و A/76/211/Corr.1، و A/75/273، و A/74/66، و A/73/226، و A/72/214، و A/71/267، و A/70/269). ويضاف إلى ذلك أن الأمين العام قام في عام 2018، بناء على طلب الجمعية وعلى أساس استثنائي ودون أن يشكل ذلك سابقة، بإعداد تقييم يتسم بالشفافية ومدعما بأدلة واضحة للاحتياجات الناجمة عن تطور الولايات المسندة لوحدتي الدول الجزرية الصغيرة النامية التابعتين للأمانة العامة (A/73/345) لضمان تخصيص الموارد اللازمة للاستجابة على النحو الملائم للولايات دعماً لخطة التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وهذا التقرير هو عاشر وآخر تقرير يُقدَّم في إطار مسار ساموا. فمع اعتماد خطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية، يبزغ فجر جديد يتسم بتعزيز التنفيذ والدعم المقدم للدول الجزرية الصغيرة النامية وتسريع وتيرتهما وتركيزهما.

54 - وفي الخطة المتفق عليها حديثا، يدعو المجتمع الدولي إلى وضع إطار للرصد والتقييم للخطة، ويكلف الأمانة العامة بمزيد من الولايات المتعلقة بالإبلاغ المزدوج (أي إبلاغ المجلس الاقتصادي والاجتماعي وإبلاغ الجمعية العامة). وسيؤدي اعتماد إطار للرصد والتقييم إلى تيسير الابتعاد عن النهج الوصفي المتبع حاليا في الإبلاغ واتباع نهج ذي طابع تحليلي أكبر في الإبلاغ بشأن تنفيذ الخطة الجديدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وسيؤدي تخصيص المزيد من الموارد للأمانة العامة إلى تيسير الولاية المتعلقة بالإبلاغ المزدوج.